مجتمع

مصر: تدهور صحة سجين مُضرب عن الطعام

أفاد «مركز الشهاب لحقوق الإنسان» (منظمة مجتمع مدني مصرية) بأنّ صحة المعتقل المصري عبد الرحمن جمال متولي، الشهير بـ«عبد الرحمن الشويخ»، والمحبوس في سجن المنيا شديد الحراسة، متردية بعد إضرابه عن الطعام جراء الاعتداء الجسدي والنفسي الجسيم بحقه، بحسب رسالة استغاثة حصل عليها المركز من أسرة الشويخ. ودان المركز الانتهاكات بحق الشويخ، محملاً وزارة الداخلية وإدارة السجن المسؤولية، ومطالباً في الآن نفسه بتنفيذ مطالبه والتحقيق الفوري في واقعة الاعتداء الجنسي ومحاسبة المسؤولين. (العربي الجديد)

إسبانيا: اقتراح قانون لرعاية الحيوانات الأليفة

يسعى اقتراح قانون إسباني إلى تحديد مسؤولية كل من الزوجين عند طلاقهما في ما يتعلق برعاية الحيوانات الأليفة، باعتبارها «كائنات حية حساسة عاطفياً» لا مجرد «أشياء». ويحدد هذا الاقتراح الذي وافق البرلمان على درسه «المعايير التي ينبغي أن تستند عليها المحاكم في تحديد الجهة التي سيُعهد إليها بحضانة الحيوان»، بحسب النص المقدّم من الحزب الاشتراكي والتشكيل اليساري الراديكالي «بوديموس» اللذين يتكوّن منهما الائتلاف الحكومي. وينص الاقتراح على أن تكون رعاية الحيوانات بالتناوب بين الزوجين المطلقين. (فرانس برس)

الملايين يواجهون الجوع في ميانمار

قالت الأمم المتحدة، أمس الخميس، إنّ انعدام الأمن الغذائي يتفاقم بشدة في ميانمار في أعقاب الانقلاب العسكري والأزمة المالية الآخذة في التصاعد، حيث من المتوقع أن يجوع المزيد من الناس في الأشهر المقبلة.

وأظهر تحليل أجراه برنامج الأغذية العالمي، أنّ ما يصل إلى 3,4 ملايين شخص آخرين سيواجهون مصاعب مالية للحصول على الغذاء خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة، وستكون المناطق الحضرية هي الأكثر تضرراً مع تزايد فقدان الوظائف في مجالات التصنيع والبناء والخدمات وارتفاع أسعار الغذاء. وقال ستيفن أندرسون، مدير البرنامج في ميانمار، في بيان: «فقد المزيد والمزيد من الفقراء وظائفهم ولا يملكون المال للحصول على الغذاء».

وذكر البرنامج أنّ أسعار الأرز وزيت الطهي في الأسواق ارتفعت بنسبة خمسة في المائة و18 في المائة على التوالي، منذ نهاية فبراير/ شباط، وأنّ هناك مؤشرات على أنّ بعض الأسر في يانجون، العاصمة التجارية لميانمار، تعاني الحرمان من بعض الوجبات وتأكل كمية أقلّ من الأطعمة المغذية. وانتزع جيش البلاد السلطة من الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطياً في الأول من فبراير/ شباط الماضي، ما أسقط البلد الآسيوي في أتون الاضطرابات، وأدّى إلى استخدام القوة الوحشية لقمع احتجاجات حاشدة وحركة للعصيان المدني على مستوى ميانمار ومقتل أكثر من 700 شخص حسبما تقول جماعة للمراقبة.

(رويترز)

(شوي باي ميا تيت/Getty)

كورونا منسيّ في رمضان أفغانستان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

لا صوت يعلو في أفغانستان فوق صوت الحرب ودوي الانفجارات وأنباء القتل والقتال المتواصل. وفي وقت ينشغل فيه العالم كلّه بجائحة كورونا وتبعاتها الثقيلة التي بدّلت طقوس رمضان هذا العام والعام الماضي، يعيش الأفغان في وضع أمني متأزّم. ويشغل بالهم، في رمضان الحالي، الخوف من المصير المجهول بعد قرار القوات الدولية بالانسحاب من جهة، ووصول المفاوضات إلى طريق مسدود من جهة ثانية، بدلاً من انشغالهم بجائحة كورونا وتبعاتها واتخاذ الإجراءات الواجبة المتعلقة بها.

في سوق تيمني، في قلب العاصمة كابول، المكتظ بالمواطنين بعد صلاة العصر وقبيل أذان المغرب، يجتمع عشرات المواطنين حول عربة محمد رفيع (67 عاماً)، لشراء خبز «بولاني» الأفغاني (خليط من البطاطا والخضار وأنواع مختلفة من البهارات ويُقلى في الزيت)، غير آبهين بجائحة كورونا وتبعاتها، أو ما تقوله وزارة الصحة عن أنّ الموجة الثالثة من الجائحة قادمة وهي خطيرة وتتفشى بسرعة فائقة.

لكن من اجتمعوا حول عربة محمد رفيع، تجاهلوا ما يقوله المسؤولون عن الجائحة بل وبعضهم يزعمون أنها «مؤامرة من الأعداء من أجل القضاء على طقوس رمضان وإثارة البلبلة في أوساط الأمة». يقول محمد كليم لـ«العربي الجديد»، وهو يشتري يومياً، منذ بداية شهر رمضان، خبز البولاني، إنّ «الموت والحياة بيد الله، ونحن نؤمن بقضائه وقدره، لذا لا يمكننا أن نترك ما تبقى من طقوس قليلة لشهر رمضان بسبب الجائحة والخوف من تفشيها». وأكّد أنّ المعضلة الأساسية هي في انعدام الأمن والحرب وتبعاتها وليست في كورونا.

وتكتظ جميع الأسواق بالعاصمة كابول والمدن الرئيسية، خاصة بعد صلاة العصر. إذ إنّه عادة ما يشتري الأفغان احتياجات الإفطار والسحور بشكل يومي. ولا يلتزم المتسوّقون بإجراءات الوقاية من الفيروس أو يرتدون الكمامات.

لكن محمد شفيق، وهو صاحب بقالة في الشارع رقم أربعة من سوق تيمني، والذي يقصده يومياً مئات الأشخاص، يخالف هذا الرأي ويقول لـ«العربي الجديد»، إنّه وكلّ من يعمل في بقالته، وعددهم ثمانية، ملتزمون بالتعليمات الصحية، من ارتداء الكمامات والالتزام بالتباعد الاجتماعي. ويشير إلى أنّ «الدين الحنيف يأمرنا بالعمل بما يقوله المختصّون في كلّ مجال، لذا علينا أن نصغي للأطباء في ما يقولونه بخصوص الجائحة».

وتوافق شريحة صغيرة من الأفغان على ما يقوله شفيق، بينما أكثرهم لا يبالون بالجائحة مع أنّ أعداد المصابين في تزايد وأعداد الوفيات في ارتفاع متواصل. يقول محمد منير، أحد التجّار الذي فقد ثلاثة من أقاربه هذه الأيام بسبب الجائحة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «المشكلة الأساسية في أفغانستان هي الحرب المستعصية على كل شيء حتى فكر الأفغان وعقليتهم. كنّا نظن أنّ جائحة كورونا هي من صنع الأعداء وأنه فيروس مختلق، ولم نكن نخاف منه أو نأخذ الاحتياطات، ولكننا فقدنا ثلاثة أشخاص في العائلة بسبب الجائحة، وهم زوج أختي وابن عمي، حبيب الله، وهو شاب لم يتجاوز الـ35 من العمر. كما فقدنا قبل أيام ابن خالتنا، وهو شاب تزوج قبل سنتين وله ابن واحد، بسبب الإصابة بالجائحة. لقد أيقنا أنّ الحلّ الوحيد هو باتخاذ الإجراءات اللازمة، فصرنا نلبس الكمامة ونلتزم بالتباعد الاجتماعي».

لا يختلف الحال في المساجد، فهي تعجّ بالمصلّين وقت صلاة التراويح، والغريب أنّ كبار السن يرتادونها أكثر من الشباب، رغم أنّهم أكثر عرضة للخطر. لقد فقد الضابط المتقاعد من الداخلية، عبد المجيد خان، زوجته بسبب الإصابة بالجائحة قبل ثمانية أشهر، وهو الآن في العقد السابع من عمره ولكنه يواظب على الذهاب إلى المسجد من أجل صلاة التراويح، رغم إصرار أبنائه عليه بعدم الذهاب والصلاة في المنزل. يقول عبد المجيد لـ«العربي الجديد»، «لا يصيب الإنسان شيئاً إلا بقدر الله، ولا ندري من منّا في العام القادم سيكون على قيد الحياة، وبالتالي نصلّي هذا العام في المسجد ولا أقبل بالصلاة في المنزل فأنا بصحة جيدة، وأستطيع الذهاب إلى المسجد». ليس هذا فقط، بل ينوي عبد المجيد أيضاً الاعتكاف في المسجد في الثلث الأخير من شهر رمضان.

أخيراً، يمكن القول إنّ جائحة كورونا لم تغيّر كثيراً من طقوس شهر رمضان في أفغانستان، ذلك بعد أن حلّت على هذه البلاد الكثير من الويلات بسبب الحرب المستعصية، التي دمّرت كل شيء، حتى أجواء رمضان. فالخوف سائد في كل مكان والحديث عن القتل والقتال موجود في كلّ شارع، ما جعل جائحة كورونا وتبعاتها شبه منسية.

الأرقام اليومية

قال الناطق باسم وزارة الصحة الأفغانية، موسى عليزاي، في تصريح صحافي له هذا الأسبوع، إنّ عدد المصابين بالفيروس يومياً في البلاد، يتراوح ما بين 80 إلى 120 مصاباً، وعدد الوفيات الرسمي وصل إلى 2550، منذ بداية الجائحة. وطالب عليزاي المواطنين بالتعاون وأخذ الحيطة والحذر، من أجل الحفاظ على حياتهم وحياة الآخرين.

تحقيق

قمة المناخ
محاولة لإنقاذ العالم مع توقعات متواضعة

بالتزامن مع اليوم العالمي للأرض في الثاني والعشرين من ابريل/ نيسان، انطلقت قمة المناخ في محاولة ساعية إلى إنقاذ العالم من التغيّر المناخي وتبعاته الكارثية. لكنّ ذلك يأتي مع سقف منخفض للتوقعات، نتيجة نزاعات مختلفة وأنانيات قومية

ناصر السهلي

بناءً على دعوة الرئيس الأميركي جو بايدن، يشارك زعماء من العالم منذ أمس الخميس في قمة المناخ التي تمتدّ على يومين وهدفها مناقشة الجهود الممكنة لمواجهة التغيّر المناخي الذي يعدّه كثيرون كارثياً، خصوصاً أنّ القمة تجمع 17 دولة مسؤولة عن ثمانين في المائة من الانبعاثات العالمية المضرّة بالبيئة إذ تتسبّب في الاحتباس الحراري. كذلك يشارك فيها عدد من رجال الأعمال بالإضافة إلى قادة من المجتمع المدني، ما يعني بعض قوى تقدمية أكثر اهتماماً بالبيئة.

وفي خلفية المشهد، إلى جانب جائحة كورونا التي تجتاح العالم وتخلّف آثارها السلبية، ثمّة «وباء عالمي» آخر يُعدّ مدمّراً للحياة على الأرض إذ يهدّد مستقبلها، أقلّه وفق ما يذهب مهتمون ومتخصصون في علم المناخ. ومن بين ما يقلق المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بحسب تقارير حديثة لها، ارتفاع درجات الحرارة ومشاهد انحسار الجليد عن غرينلاند أكبر جزيرة جليدية، واشتعال حرائق نادرة في دائرة المنطقة القطبية، تحديداً في غابات سيبيريا الروسية في العام الماضي. ويرقّ خبراء تلك الحرائق إلى ذوبان الجليد وارتفاع درجات الحرارة بشكل قياسي في سيبيريا.

ويبدو التغيّر المناخي موضوعاً يُصنّف كترف بالنسبة إلى الشعوب المنشغلة بحروب ومجاعات وأزمات سياسية واقتصادية وأمنية وغير ذلك. وهذا أمر مفهوم على الرغم من أنّ هذه المعضلة العالمية تؤثّر على مجمل حياة البشر على الأرض وعلى مستقبل الأحفاد في حال لم يتمّ التدخل سريعاً والالتزام بخطط لخفض انبعاثات الغازات المضرّة بالبيئة. في المقابل، تُقلق الأخبار السيئة بلدان أوروبية شمالية وغيرها التي تحدّها بحار ومحيطات، فذوبان الجليد وارتفاع حرارة المياه سوف يؤديان إلى ارتفاع مستويات المياه وإلى مزيد من الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة.

يُذكر أنّه منذ أكثر من 30 عاماً، كان خبراء المناخ في الدول الإسكندنافية، لا سيّما في الدنمارك، بالإضافة إلى هولندا والشمال الألماني، يحذّرون من تلك المستويات التي ستؤدّي إلى تآكل الرقعة الشاطئية واختفاء مدن قريبة من المستويات المرتفعة للمياه.

تفاؤل موقّت

في عام 2020، بدا المشهد الصيني مع اضطرار السلطات إلى إغلاق المصانع بفعل وباء كورونا، مبشّراً لجهة انقشاع السماء وغياب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. صحيح أنّ العالم، في خلال عام من الجائحة، شهد انخفاضاً بنسبة 5,8 في المائة في الانبعاثات، وهو انخفاض تاريخي بحسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، غير أنّ تقرير المنظمة السنوي أشار في المقابل إلى أهوال طاولت المناخ في عام 2020. فقد أفاد بأنّ البشرية شهدت في العام الماضي أكثر الأعوام دفئاً للعام الثالث على التوالي. واستقرار درجات الحرارة ساهم فيه احتفاظ المحيط الهادئ ببعض البرودة وظاهرة النينيا. وبحسب تقارير مختلفة، فإنّ الأعوام الستة الماضية كانت الأكثر دفئاً في تاريخ كوكب الأرض، منذ بدء تسجيل درجات الحرارة.

ومشهد التفاؤل في سماء الصين الذي نقلته الأقمار الصناعية وانتشرت صوره في العالم كدليل على تأثير الانبعاثات التي يتسبّب فيها البشر، سرعان ما تلاشى مع قياس تركّز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي الذي أتى بمستويات قياسية بعد إعادة الفتح الجزئي في آسيا. فالهواء المشبع بالغازات، خصوصاً أنّ ثاني أكسيد الكربون لا يتكسر، امتصّت المحيطات 90 في المائة منه ومن الحرارة الزائدة على الأرض. ولم تصر المحيطات أكثر دفئاً فحسب، بل إنّ الاحتباس الحراري راح يتسارع بطريقة غير مسبوقة. وقد سجّل العام الفائت بعد تفاؤل ضئيل، حرائق غابات وموجات حرارة على اليابسة وفي البحار، ما أدّى إلى انتشار موجات جفاف وعدد قياسي من الأعاصير. ويرى في ذلك الخبير الدنماركي في المناخ، راسموس أنكر بيدرسن، «تأثيراً على أجزاء كبيرة من الكوكب، وليس ذلك فحسب بل وتيرة التغيّر تحدث أسرع من أيّ وقت مضى، الأمر الذي يستوجب القلق في المجتمعات العالمية». ويتّفق خبراء من جنسيات متعددة على أنّ درجات حرارة الكوكب ارتفعت منذ بداية العصر الصناعي حتى يومنا بمقدار 1,2 درجة، ولا يخامر هؤلاء شكّ بأنّ ظاهرة التسخين يتحمّل مسؤوليتها انبعاث غازات الاحتباس الحراري، مع ما يمكن أن يشكله ذلك من مخاطر ارتفاع مستويات سطح البحار وتأثيرها على مدن كثيرة، سواء في أوروبا أو حول العالم.

مسؤولية عالمية

والتغيّر المناخي ليس مسؤولية فردية. ودعوة الرئيس الأميركي إلى قمة تضم الدول المسؤولة عن نحو 80 في المائة من الانبعاثات، تؤشّر إلى استثمار السياسيين والمشرعين حول العالم بمخاطر ما يجري، حتى في الدول التي كانت متشككة حول المسائل المناخية والبيئية. فانسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من اتفاق باريس للمناخ في عام 2017، بثّ حالة من المشاعر اليائسة في دول صغيرة تسعى إلى تحولات إيجابية نحو الطاقة المستدامة والبديلة. على سبيل المثال، رأى مشرّعو الدنمارك أنّ «العمل على إنقاذ الكوكب لا يقوم على النوايا والأهداف الحسنة»، فبالنسبة إلى مجلس المناخ في برلمان كوبنهاغن الاتفاقيات الدولية لم تضع المجتمعات على السكة الصحيحة لخفض الانبعاثات بنسبة 70 في المائة بحلول 2030. من جهتها، تحمّل الصين، التي يُنظر إليها كأكثر الدول تلويثاً، الدول الصناعية الغربية المسؤولية الرئيسية عن تلك الانبعاثات ذات الأثر السلبي. وبحسب دراسة أعدّها خبراء في المناخ، من بينهم الرئيس السابق لمجلس المناخ في كوبنهاغن البروفسور بيتر سورنسن، فإنّه «على الرغم من أنّ الصين هي الدولة الأكثر تصنيعاً للكهرباء الشمسية واستخدام توربينات الرياح، فإنّها تظل الأولى في التلويث من خلال استخدام الفحم». وفي تقرير حديث صادر عن الوكالة الدولية للطاقة، فإنّ استخدام الفحم في الصين مسؤول عن نصف زيادة الانبعاثات الغازية الضارة. وتوقّع التقرير أنّ «انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية سوف ترتفع بسرعة كبيرة، والنسبة العظمى المتزايدة سوف تُسجّل في الصين». ويرى سورنسن أنّ مشكلة كبيرة تواجه البشرية إذا لم يتمّ الابتعاد عن استخدام الفحم في الصناعات، مشدداً على أنّه «لا يمكن قبول العذر الصيني بأنّ المصانع التي تستخدمها هي التي تنتج سلعاً استهلاكية للغرب. هذا أمر محبط جداً، ومن الغريب أنّ قوة عالمية كالصين لا تستطيع أن ترى مصلحة في القيام بمزيد من الجهد لوقف الانبعاثات».

ويأمل المهتمون بالتغيّر المناخي، مع زيادة الوعي الشعبي واتجاه الناخبين في أكثر من مكان بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية إلى اختيار أحزاب بناءً على برامجها المناخية والبيئية، ألا يفسد الخروج من أزمة كورونا العالمية المسار الذي اتفقت عليه دول العالم في قمة باريس وأن يُصار إلى التركيز أكثر على انتعاش اقتصادي وصناعي أخضر صديق للبيئة. ومن المعروف أنّ دولاً عدّة في أوروبا وضعت خططاً جدية لاستبدال السيارات التي تستخدم الوقود بأخرى كهربائية، وقد تبدو تلك المشاريع طموحة حتى عام 2030، لكنّها بحسب ما يبدو غير كافية أمام تسارع الضرر الذي تلحقه الدول الصناعية الغربية والصين وغيرها في تدمير مستقبل الحياة على الأرض. وربما في هذا الاتجاه، الذي بات يقرّ المخاطر بطريقة أكثر جدية، تأتي قمة بايدن مع قادة عالميين لمناقشة ما يتوجّب فعله.

قمة المناخ التي تجري الآن، وعلى الرغم مما يُثار حولها من ضجيج وصخب إعلامي، تراها الناشطة البيئية الشابة السويدية غريتا تونبرغ بحسب صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية «لا تأخذ الأزمة المناخية والبيئية العالمية كوباء مثلما أخذت وباء كورونا بشكل جاد». ومثل سواها من المهتمين جدياً بالبيئة في خلال الأعوام الماضية، ترى تونبرغ أنّ المسؤولية جماعية مع التأكيد على أنه «لم يُصر إلى التعامل مع أزمة المناخ قط، ولا مرة واحدة، على أنها أزمة».

ومثل تلك الإشارات السلبية إلى مقاصد قمة بايدن، من قبل جهات مختلفة تحاسب مشرّعيها والأحزاب المرشحة على أساس برامجها البيئية والمناخية، سبق أن أشار إليها تقرير للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تقرير يوم الأربعاء الماضي، إذ أفاد بأنّه على الرغم من غلق المجتمعات وبقاء الطائرات جاثمة وسط أزمة كورونا فإنّ «شيئاً لم يجر جدياً من أجل المناخ». وأمل التقرير أن تكون وعود القمة الحالية جديّة وقابلة للتنفيذ بهدف وقف زيادة حرارة الكوكب بنسبة 1,5 درجة مئوية في خلال الأعوام المقبلة. وعلى الرغم من أنّ بايدن يخالف سلفه ترامب وعد بفعل كلّ شيء من أجل التزام بلاده والمسؤولين عن الانبعاثات الضارة بالبيئة، فإنّ ثمّة من يخشى أن تكون وعود الدول «مجرّد كلام»، لكنّ خبراء أوروبيين يرون أنّ بايدن مهتم وبشكل جديّ، ربما لوجود قوى تقدمية ومهتمة بالتغيّر المناخي في أجنحة الحزب الديمقراطي، من خلال ذهابه بالفعل إلى طرح خطط لإحداث تحوّل في استهلاك الطاقة وإنتاجها في الولايات المتحدة الأميركية، وهي من الأمور التي تلقى استحسان النشطاء البيئيين ويعدّها اليسار الأخضر الأميركي تنفيذاً لخططه التي دفعتهم إلى دعم ترشّح بايدن ونائبته كامالا هاريس.

وقفة بيئية قبل قمة كورونا (فيليب فونغ/ فرانس برس)

%5,8
هي نسبة انخفاض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري في خلال عام من جائحة كورونا، وهو انخفاض تاريخي

> إلى جانب جائحة كورونا ثمّة وباء عالمي آخر يهدد الحياة على الأرض
>
> يبدو التغيّر المناخي موضوعاً يُصنّف كترف بالنسبة إلى شعوب مأزومة

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

كورونا يصيب المهن الرمضانية في غزة

لم يسلم أيّ كان من تداعيات أزمة كورونا، إنّما تتفاوت الأضرار. في قطاع غزة على سبيل المثال، تبدو الأزمة ثقيلة على أصحاب المهن الرمضانية

غزة ـ أمجد ياغي

يحلّ شهر رمضان هذا العام أشدّ سوءاً على أهالي غزة، لا سيّما أنّ كثيرين تضرّروا من أزمة كورونا، فالتدابير الوقائية المتخذة للحدّ من انتشار فيروس كورونا الجديد عطّلت عمل أسواق شعبية عدّة، وهو الأمر الذي أضرّ بأصحاب المهن الموسمية الذين ينتظرون شهر رمضان في كلّ عام. بالنسبة إلى عدد كبير من الغزيين فإنّ شهر رمضان هو مصدر رزق مهم، إذ يعملون فيه أكثر عدد من الساعات، محاولين توفير المال لتغطية مصاريف أكثر من شهر، كما هو معروف، وبما أنّ الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها وزارة الداخلية في قطاع غزة قضت بإغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية مع فرض قيود مشدّدة على أخرى، فإنّ عدداً كبيراً من أصحاب البسطات رأوا أنفسهم بلا عمل.

هذا العام، لم يتمكّن أسعد حمد من وضع بسطته بالقرب من مدخل سوق الزاوية في وسط مدينة غزة، نظراً إلى الإجراءات التي تتّبعها الشرطة لتنظيم الأسواق. فاضطر بالتالي إلى بيع منتجاته متنقلاً بين الناس، هو الذي يعرض البقدونس والنعناع والجرجير والجرادة الخضراء. يُذكر أنّ أيّاً من أبنائه لم يرافقه لمساعدته في البيع. ولا يخفي حمد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّه لم يأمل ببيع كثير، بعدما ارتفع عدد الإصابات بالفيروس في قطاع غزة بالتزامن مع دخول شهر رمضان. ويلفت إلى أنّه كان قد أصيب به في نهاية فبراير/ شباط الماضي. ويقول إنّ «كورونا والفقر قضيا علينا في شهر رمضان هذا العام، ولن نعتمد على مساعدات الجمعيات أو غيرها لأنّها مذلة لنا»، شاكياً من أنّ «الإجراءات الاحترازية المتخذة لم تراع الأسر التي تنتظر هذا الشهر لتكسب رزقها». لكنّ حمد يؤكد أنّ «الإصابة صعبة جداً بالفيروس، وأنا اخترتها وسط الفقر»، مشيراً إلى أنّه «كان يتوجب على الجهات المعنية وضع خطة لضمان عمل الكثيرين، لأنّ الناس تخرج بكثرة وثمّة من لا يلتزم بالوقاية من بين البائعين». لكنّه يشدد على أنّ «الجوع أقوى من العدوى بالنسبة إلينا، ونحن نعيش في شبه دولة من دون تعويضات وتأمين، إلا ما يُقدّم من منح من قبل الدول الأجنبية».

من جهته، يخبر أحمد موسى أنّه لم يصنع هذا العام الخلّات والزيتون، للمرّة الأولى منذ 13 عاماً. ويوضح لـ«العربي الجديد»، أنّ «الأزمة المعيشية التي أوجدها تَنتيجة تفشي فيروس كورونا في قطاع غزة، كبيرة». يضيف أنّه سرّح من عمله من أحد متاجر الملابس بسبب الأزمة الصحية، وخسر بالتالي عائد صنع الخلّات والزيتون التي ورثها عن والده، علماً أنّه كان يعمد إلى ذلك قبل شهر من حلول رمضان ويخزّنها لبيعها في شهر الصيام. وموسى، الذي يعيش في مخيم الشاطئ في غزة، وهو متزوّج وأب لطفلين، ينتظر «انتهاء أزمة كورونا والعودة إلى الحياة العملية أو إلى المتجر الذي كنت أعمل فيه». وتوقّفه عن العمل في ذلك المتجر، لم يحرمه إنتاج المخللات والزيتون فحسب، إنّما كذلك لم يعد قادراً على سداد ديونه. كذلك لم يستطع الحصول على فرصة عمل مؤقتة في الأسواق الشعبية في خلال شهر رمضان بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة. ويقول موسى: «لم أتوقع استمرار انتشار الفيروس حتى يومنا، والأزمة كانت قاسية جداً عليّ. صحيح أنّني اشتريت فوانيس رمضان للصغيرين، لكنّني لا أعلم إذا كنت سأتمكن من تدبّر ملابس العيد لهما». ويلفت موسى إلى أنّه «في السنوات الماضية، ومهما كانت الظروف سيّئة، كنت أتمكّن من تأمين مبلغ جيّد يكفيني لشهرين بعد رمضان».

أمّا شعبان السبتاوي، فيشكو من أنّه لم يتمكن من تأمين المال لشراء لوازم القطايف، هو الذي اعتاد وضع بسطته وسط الشارع الثاني من حيّ الشيخ رضوان، غربي مدينة غزة، في كل عام. يقول لـ«العربي الجديد»: «حتى أنّني اضطررت إلى بيع أسطوانة الغاز الكبيرة والفرن، لأنّني لا أملك المال، وخوفاً من ملاحقتي بسبب الديون المتراكمة عليّ نتيجة أزمة مالية واجهتها في نهاية العام الماضي». يُذكر أنّ السبتاوي أب لستّة أبناء، واحد منهم يعمل مدرّساً، وبذلك صار معيل الأسرة ويؤمّن حاجيات العائلة، لا سيّما أنّ والده في العام الماضي اضطر إلى الاستدانة لتوسيع المنزل ولم يستطع سداد الديون لأنّه خسر عمله كصانع حلوى في أحد مصانع غزة بسبب الظروف الاقتصادية. يضيف السبتاوي «وهكذا يدخل عليّ شهر رمضان بحزن، وأنا لا أرغب في الخروج في خلال ساعات النهار إلى الشوارع حتى لا أرى ما اعتدته في السنوات الماضية في خلال عملي في صناعة القطايف في هذا الشهر». ويؤكد السبتاوي أنّ «الجميع، في كلّ أنحاء العالم، تعرّضوا إلى نكسات كبيرة في خلال العام المنصرم بسبب كورونا. لكنّنا نحن نعيش في مجتمع يعتمد على المساعدات ولا نستفيد من أيّ تعويضات بسبب الخلافات السياسية بين الأحزاب ومصالحهم». ويتابع «كأنّما نحن نعيش في صندوق صغير، ولن نهرب من المسؤوليات والظروف الصعبة والمطالب الأسرية».

شهر رمضان موسم عمله شبه الوحيد (فاطمة شبير/ Getty)

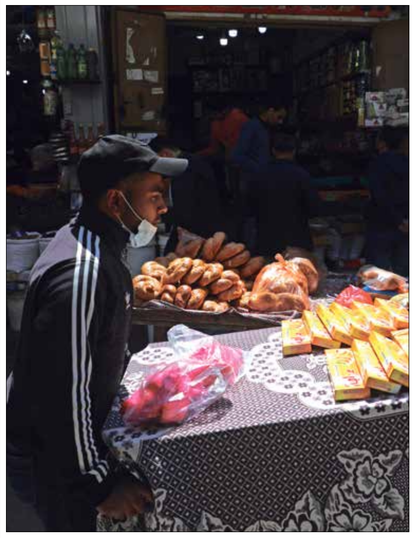
أمل بالاسترزاق ولو بالقليل (مجدي فتحي/ Getty)

أهالي بغداد يهجرون العاصمة نحو «السكن العمودي»

لم يعد أهالي بغداد، التي تشهد اكتظاظاً سكانياً كبيراً، قادرين على السكن في العاصمة العراقية، فلجأوا إلى السكن العمودي، رغم مساحات البيوت الصغيرة، الأمر الذي لم يعتادوه

بغداد ـ زيد سالم

يوماً بعد يوم، تتفاقم أزمة السكن في العراق، وتحديداً في المدن التي تشهد تضخماً سكانياً مستمراً من جرّاء كثرة الإقبال عليها من جهة، وزيادة الولادات التي يصفها مراقبون بغير المدروسة من جهة أخرى، وخصوصاً في العاصمة بغداد. هذا الأمر دفع أهلها إلى التوجه إلى المجمعات السكنية العمودية، التي بُنيت خلال السنوات الماضية، ومن بينها مدينة بسمايا الجديدة، وهي مجمع سكني متكامل يقع على بعد 10 كيلومترات من جنوب شرق العاصمة بغداد.

لم يكن العراقيون يحبذون فكرة العيش في الشقق التي غالباً ما تكون قليلة التهوية ولا تتوافر فيها مساحات خضراء أو مساحات كافية للعب الأطفال. لكن مع اشتداد أزمة السكن وارتفاع أسعار البيوت داخل الأحياء السكنية في مراكز المدن، بالإضافة إلى التمدد السكاني العشوائي، بات التوجه نحو السكن العمودي خياراً أساسياً، وخصوصاً بالنسبة إلى أهالي بغداد. ويسكن في بغداد أكثر 9 ملايين شخص، تتوزع غالبيتهم في أحياء ضيقة ومصممة لاستيعاب ربع هذا الرقم، فيما تحتوي العاصمة على نحو أربعة ملايين سيارة، الأمر الذي يجعل بغداد مزدحمة دائماً. ولم تعد المساكن متوافرة بكثرة، خصوصاً في المناطق القريبة من مركز المدينة، أو المجاورة للمؤسسات الحكومية العراقية المهمة، مثل الوزارات ودوائر الجنسية أو الأسواق التجارية.

ومع استمرار الأزمة، يزداد التوجه إلى المدن الحديثة ذات البناء العمودي التي توفر خدمات جيدة، مقارنة ببقية المناطق، بالإضافة إلى كونها مؤمنة من الداخل والخارج من خلال شركات أمنية وقوات حكومية، فضلاً عن شركات النظافة التي تعمل فيها، مثل مجمع بسكولاته ومجمع الزوراء السكني ومشروع بوابة العراق. وعلى الرغم من أن بعض هذه المشاريع بعيد نسبياً عن المناطق الحيوية في العاصمة، مثل مدينة بسمايا، إلا أن نسبة الإقبال عليها زادت. في هذا السياق، تقول ابتسام داوود، وهي موظفة في دائرة حكومية في منطقة الكرادة، وتسكن بالإيجار في منزل في حي بغداد الجديد، إن «أصحاب الأملاك يؤاصلون رفع بدلات إيجار المنازل على المواطنين. ومع بداية كل عام، ترتفع بدلات الإيجار نحو 50 ألف دينار (38 دولاراً أميركياً)، مستغلين أزمة السكن التي تعاني منها العاصمة، وزيادة الزخم السكاني والوافدين من محافظات البلاد إلى العاصمة للعيش فيها». وتوضح في حديثها لـ «العربي الجديد» أن «ظاهرة البناء العمودي ليست جيدة للعيش بالنسبة إلينا، لأننا اعتدنا وجود حديقة في منزلنا، ونظام الشقق يحرمنا هذه الإيجابية في المنازل». تضيف أن «الشقق في مدينة بسمايا وبوابة العراق وفي غيرهما من المجمعات الحديثة، تعد فرص جيدة للحصول على سكن بسعر مناسب، وبالتقسيط المريح من خلال إبرام عقود مع الدولة، والحصول على قروض من المصارف الحكومية، لكن العراقيين لم يعتادوا بعد هذا النوع من السكن، لكنهم مجبرون عليه في الوقت الحالي».

> مع اشتداد أزمة السكن بات التوجه نحو السكن العمودي خياراً أساسياً
>
> السكن في المباني الحديثة في بغداد له مميزات مختلفة

أما علاء محمود، وهو صحافي عراقي يسكن في مدينة بسمايا منذ عامين، فيوضح أن «السكن في العمارات الحديثة في بغداد له مميزات، منها الخدمات المتوافرة، إذ إن ما يحدث داخل العاصمة بغداد من قطع مبرمج، والغاز. وهناك مساحات كبيرة مخصصة للعب الأطفال، وأماكن لركن السيارات. لكن السلبيات التي يعاني منها من اعتاد السكن في منازل كبيرة، هي الأصوات التي قد تكون مزعجة في بعض الأحيان، والصادرة عن الجيران، بالإضافة إلى كونها محدودة المساحة. ولا بد من مراعاة عدم تغيير أي شيء في التصميم إلا بعد مراجعة مكاتب الجهات المسؤولة عن المدينة».

من جهته، يقول المسؤول المحلي السابق في بغداد، سعد المطلبي، لـ «العربي الجديد»، إن «بغداد تشهد زيادة غير اعتيادية لناحية الوفود من المحافظات الأخرى، والارتفاع في نسبة الولادات في العاصمة»، موضحاً أن «السكن العمودي هو السمة الجديدة التي ستطرأ على بغداد خلال السنوات المقبلة، نظراً للخدمات المقدمة من قبل المجمعات، بالإضافة إلى النظام الأمني الجيد الذي تفرضه إدارة المجمعات، إذ لا يدخل إليها إلا من كان ساكناً فيها، وتفعيل نظام الكفيل للضيوف، وهو ما يدفع أهالي بغداد إلى الاطمئنان، خشية حدوث أي عارض أمني أو إرهابي». في السياق، يقول المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية عبد الزهرة الهنداوي لـ «العربي الجديد»، إن «التفكير العراقي تغير، وبات التوجه حالياً نحو السكن العمودي الذي يساهم كثيراً في استثمار الأراضي وتوفير الخدمات بحسب رقع جغرافية محددة وليست شاسعة». ويوضح أن «الخطة الخمسية للوزارة استهدفت 50 في المائة من جهودها وموادرها لدعم الاستثمار الخاص لبناء المجمعات السكنية، و50 في المائة لدعم الجهود الحكومية لبناء الوحدات السكنية، من أجل تقليل أزمة السكن الحاصلة في البلاد».

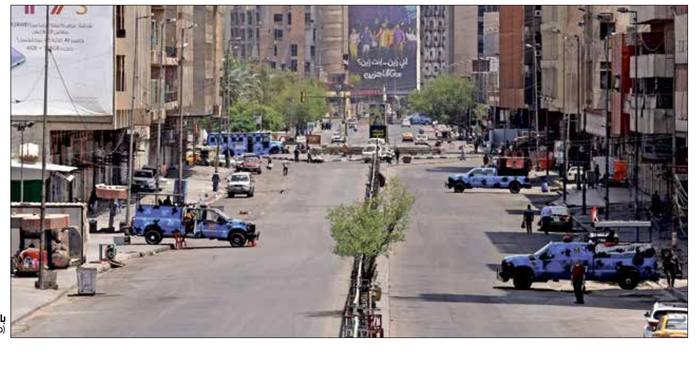
بات السكن في بغداد صعبا (مرتضى السوداني/ الأناضول)